بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمده احسن القول وشكره اشرف ما يجلي في العقول والصلوة على محمد المنقول الذي لم يتمثل اليه الجهول وبعد فجمعت هذه الحواشي للمبتدي باستعانة القادر من الكتب مع ضم ما لاح لبال القاصر وما فعلته هنا الا على اغماض الابصار عن مواقع الانظار فاني لمقر انما استخرج فكري غير صحيح لما الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره اوذ يذكر في ثلاث مقالات الاولى في بيان معنى هذه الاسما الثانية في بيان وجه الحصر ووجه تقديم البعض على البعض والثالثة في السوالات مع الاجوبة المقالة الاولى في بيان المفهوم

الحمد هو الثنا باللسان على الجميل الاختياري قصدا مطلقا فالثنا جنس شامل له وللشكر والمدح واللسان احتراز عن معنى الشكر وهو الشكر بالجنان والشكر بالاعضاء وعلى الجميل الاختياري ليتحقق ماهية الحمد لان الحمد لا يستعمل في غير الاختياري ولا يقال حمدته زيدا على حسنه او على شيء عنه وقصدا اي مقصودا جهة تعظيم والثنا احتراز عن الاستهزاء وعن قول نحو فلان عالم لكن قدر اعلى فلان لا يقصد فيها تعظيم في الثنا المرد مطلقا اي سوا كان بعد الاحسان او قبله احتراز عن الشكر باللسان لان الشكر باللسان بعد الاحسان فقط والله اعلم لذات الواجب المستجمع لجميع الصفات ولذا قال الحمد لله ولم يقل الحمد للواجب او غيره لانه على تقدير

استجماع لفظة الله لجميع الصفات يكون الحمد لله مقابلا لجميع الصفات او
لم يقل الحمد للواجب لئلا يتوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف والواجب
الوجود هو الذي يقتضي وجوده لذاته اي ذاته توجب وجوده فان قلت
يلزم من هذا تقديم الشيء على نفسه او يكون الشيء موجودا مرتين لانه لما كانت
الذات سببا موجبا للوجود كانت متقدما بالوجود عليه ضرورة تقديم
وجود السبب على المسبب فان كان الوجود المتقدم عين الوجود المتاخر لزم تقديم
الشيء على نفسه وهو باطل وان كان الوجود المتقدم غير الوجود المتاخر لزم
ان يكون الشيء موجودا مرتين وهو ايضا باطل قلت ان ذاته من حيث هي
هي توجب وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم تقديم الوجود
على نفسه ولا كونه موجودا مرتين وايضا يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم
غير الوجود المتاخر التسلسل لانه اذا كان الوجود المتقدم الذي غير
الوجود المتاخر مقتضى الذات كان الذات متقدما عليه بالوجود فهذا
الوجود غير الوجودين المتاخرين بالفرض فيحصل الان وجود ثالث
وهذا الوجود الثالث ايضا ان كان مقتضى للذات كان الذات متقدما
عليه بالوجود ويمكن تقديره الى غير النهاية وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل
فان هذا المحل من مصارف الاذهان والممتنع هو الذي يقتضي عدمه لذاته
والممكن هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه لذاته بل يجوز وجوده وعدمه من غيره
وسواه واما وجب وجود الباري تعالى لانه موجد للاشياء والموجد لا
يكون الا كذلك واما امتنع نظيره لان وجود النظير يستلزم الفساد
وهو فساد العالم كما بين في علم الكلام والحكمة واما تساوي وجود الممكن و
عدمه لانه لا يلزم وجوده ولا يمتنع بخلاف الواجب فانه يمتنع وجوده

ولا يستحيل عدمه وليضا أعلم ان للممكن عدمًا قديمًا وهو العدم الذي قبل
وجوده وعدمًا حادثًا وهو العدم الذي بعد وجوده ومن المراد في قولنا
عدم الممكن عند غيره العدم الحادث لا العدم القديم والا لما وجد
القديم لان العدم الذي قبل الوجود انكان من غيره وهو الله تعالى كان
هذا العدم مسبوقا بالارادة وكل مسبوق بالارادة فهو حادث فهذا
العدم حادث فلم يوجد الاعدام القديمة مع ان المتكلمين قايلون بالعدم
القديمة وعلم منه ان الاعدام اما قديمة او حادثة وكل واحد منها اما
وقوعي او فرضي فالعدم القديم الوقوعي حاصل للممكن قبل وجوده
والعدم الحادث الوقوعي ايضا حاصل للممكن بعد وجوده والعدم القديم
الوقوعي حاصل للممتنع ولم يحصل له الحادث الوقوعي لان العدم الحادث
الوقوعي يحصل بعد الوجود ووجود الممتنع محال والعدم الحادث الوقوعي
محال والعدم الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل للواجب لا العدم القديم
الوقوعي ولا العدم الحادث الوقوعي لان وجود الله سبحانه وتعالى ازلي
وابدي منزه عن العدم الوقوعي المقالة الثانية في بيان الحصر ووجه
تقديم البعض على البعض اما وجه الحصر فهو ان الشيء اما ان يسلب الضرورة
عن طرفيه معًا او عن احد طرفيه فان كان الاول فهو الممكن وان كان الثاني
فهو لا يخلو اما ان يسلب عن طرف العدم او عن طرف الوجود والاول الواجب
والثاني الممتنع فان قلت هذا الحصر ليس بحاصر لانه يوجد شيء في العقل
ليس من الاقسام الثلاثة في الحصر وهو ان الشيء طرفاه ضروريان كشف هنا
الشيء ومن عدمه كأنه يلزم منه اجتماع النقيضين بخلاف الاقسام الثلاثة
تامل وانما قدم الواجب على الممتنع لان امتناع الشيء موقوف على الواجب

لان الواجب نظيرله والنظيرله موقوف عليه للنظير لانه ما لم يثبت النظير له لم

يتصور النظير وكان موقوف عليه للامتناع النظير لان الامتناع موقوف على

النظير لانه عرض لعموم بالنظير والعرض موقوف على ما يعرض به واذا كان موقوفا

على النظير والنظير موقوفا على النظير والنظير موقوفا على النظير له فكان موقوفا على النظير

له اذ النظير له والنظير موقوفان عليهما لامتناع النظير لانه الموقوف عليه للموقوف

عليه موقوف عليه كذلك الموقوف فثبت ان امتناع النظير موقوف على الواجب الموقوف

عليه مقدم على الموقوف فلذا قدم الواجب عليه وهذا الوجه يدل على تقديم الواجب

على الممتنع فقط واما الوجه الذي يدل على تقديمه على الممكن والممتنع معا

هو ان الواجب صفة جرت على شيء له وغيره صفة جرت على غير شيء له

وتقديم الاول اولى لانه صفة لفظا وحقيقة فان قلت الواجب صفة جرت

على غير شيء له كالممتنع والممكن لان الواجب وصف الوجود لا وصف

تعالى كان الممتنع وصف النظير لا وصفه تعالى والممكن هو وصف الغير لا وصفه

تعالى قلت الوجود عين ذات الباري تعالى كما بين في علم الحكمة وقدم الممتنع

على الممكن لان الممتنع مسلوب الضرورة عن احد الطرفين والممكن هو مسلوب

الضرورة عن الطرفين معا فاعتبر الطرف المسلوب لان الطرف المسلوب واحد

في الممتنع واثنان في الممكن والواحد قبل المتعدد المقالة الثالثة

في السؤالات مع الاجوبة فان قلت التحميد واجب تعالى فلم لم يحمد الشيخ

رحمه الله بل اخبر عن ثبوت الحمد قلت الحمد اتيان بما يشعر بالتعظيم

والاخبار عن ثبوت الحمد له تعالى مشعر بالتعظيم ايضا فان قلت الواجب

اسم فاعل واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال

لا بمعنى الماضي والواجب ههنا بمعنى الماضي لان كونه تعالى

واجبا اي قد وجد في الزمان الماضي قلت الواجب يدل على ان المعنى
كون الله تعالى واجبا موجودا في الحال وكون الواجب موجودا قبل ذلك
الحال لا يقدح كون الواجب موجودا في الحال فان قلت لا عدم للواجب
اصلا فلم قلتم طرف العدم غير ضروري قلت العدم الزمني حاصل في الازل
كلام فان قلت لا وجود للممتنع ايضا فلم قلتم طرف الوجود غير ضروري
قلت الوجود للممتنع فرض لا وقوعي فان قلت يلزم من قوله
الممكن سواه ان يكون الممتنع ممكنا لان الممتنع ايضا ما سوى الواجب
وهو اي كون الممتنع ممكنا محال قلت الضمير يرجع الى الواجب و
الممتنع معا وافراد الضمير باعتبار كل واحد منهما فمعنى الممكن سواه الممكن
سوى كل واحد من الواجب والممتنع وهذا الجواب صحيح وبعضهم اجاب
بان المراد بالامكان الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين
وهو يشمل الممتنع لان الضرورة مسلوبة عن احد طرفيه وهو طرف الوجود
واعترض عليه بانه يشمل الواجب ايضا فلم يكن لقوله الممكن سواه معنى ثم
اجاب عنه هذا البعض بان المراد بالامكان العام مقيدا بجانب الوجود
اي يكون الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود لا عن جانب العدم والامكان العام
بهذا المعنى لا يصدق على الواجب لان الضرورة ليست بمسلوبة عن جانب الوجود
ولكن يصدق على الممتنع والممكن الخاص اما صدقه على الممتنع فظاهر
لان الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود دون جانب العدم واما صدقه
على الممكن الخاص فلانه اذا كانت الضرورة مسلوبة عن طرفيه الوجود
والعدم كانت مسلوبة عن طرف الوجود ضرورة وهذا الجواب ليس بصواب
لانه ليس بمطابق لغرض الشارح رحمه الله تعالى وعدم مطابقته لغرض الشارح

أقول لمن أراد في ثبت ولا نسلم من هذا الجواب كون قسم الشيء قسيما
له لان الممتنع قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعله الشارح قسيما له
لان مقصود الشارح بيان الصفات المتغايرة بالمفهوم بحيث لا
يصدق مفهوم كل واحد على الاخر فيكون كل واحد من الصفات الثلثة قسيما
للاخر فيلزم كون قسم الشيء قسيما له وهو ظاهر البطلان فان [redacted]
قوله سواء يعني عن غيره فيلزم التكرار [redacted] لا نسلم لزوم التكرار
لانه عطف تفسير للاولى ولئن سلم لزوم التكرار لكنه جائز للمتفنن في
العبارة وهذا امر مرغوب عند البلغاء لما لم يصادر باختيار شره وخيره
اقول والله اعلم اولا ان الاختيار والارادة عند المتكلمين صفة مزيدة
متغايرة للعلم والقدرة مرجحة لوقوع مقدورات الله تعالى في وقت دون
وقت وهيئة دون هيئة كما بين في كتب الكلام اذا عرفت فاعلم ان
الحق قول الشارح رحمه الله تعالى بهذا اشارة الى رد مذهب الحكماء لانهم
قالوا الواجب موجب بالذات لا فاعل مختار بالاختيار ونسبة مقدوراته
اليه كنسبة الاحراق الى الشمس اي كما ان ايجاد الشمس للاحراق واجب كذلك
ايجاد الواجب للمقدورات واجب وايضا اشارة الى رد مذهب
الوثنية المجوس لانهم قالوا ان الله تعالى لا يقدر على الشر والا لكان
شريرا اجيب عنه بان الخير والشر باعتبار ذاتهما ليس بشر وخير بل
الى غيرهما فيجوز ان يكون الشر بالنسبة الينا شرا وبالنسبة الى الله تعالى لا يكون
شرا فلا يكون الله تعالى بسبب صدور الشر عنه شريرا حاصله ان خالق الشر
هو الله تعالى ليس بشرير بل كان من المنسوب الى غيره وهو العباد فان الشرير
من اتصف بالشر لا من خلقه كما ان القايم من اتصف بالقيام لا موجدها و

الصادرة

قال الشارح قيد باختياره للتنبيه على ان من المتكلمين والقائلين بان الله تعالى

فاعل بالاختيار وجعل فاعل الشر فاعل الخير تنبيها على انه ليس مذهب اهل

الاعتزال لانهم قالوا ان الشر صادر عن العباد والخير صادر عن الله تعالى وانما

قدم الشر على الخير لان مقصود الشارح رحمه الله تعالى بيان ارادة الله تعالى

الشر كارادة الله تعالى الخير لكن الشر مختلف فيه وارادة الله تعالى الخير وان

كان مختلفا فيه ايضا لكن الوثنية قائلون بان فاعل الخير يزدان والاله

به ملكا والله منزه عن دخل الخير والشر لكن القائلون بعدم ارادة الله تعالى

الشر اكثر من القائلين بعدم ارادة الله تعالى الخير فكان ارادة الله تعالى الخير

متفقا عليه بالنسبة الى ارادة الشر فكان ذكر ارادة الله الخير بالتبع لانه لما

كان المقصود بيان ذكر ما وقع النزاع فيه كثيرا وهي ارادة الله تعالى الشر

فكان مقصودا بالذكر والمقصود اولى بالتقديم من غيره ولان الشر مذكور في قوله

الكتاب حتى الخير والاقل بحفظه اولى بالتقديم او لان في الخير حرفا ثقيلا

وهو الخاء حرف حلق وهي الياء فكان ثقيلا ومعتلا وفي الشر لا

يوجدان فكان خفيفا وصحيحا والخفيف والصحيح اولى بالتقديم

او لان الشر سبب الظلمة والخير سبب النور والظلمة مقدمة على النور

في كلام الله تعالى وجعل الظلمات والنور فكذا قدم الشر الذي هو

الشر على سبب النور وهو الخير اتباعا لكلامه تعالى قال اردت ان اكتب

بالتمام اوراقا قوله قيل عليه ان الاوراق ليس بمكتوب بل المكتوب هو

الحروف فلما قال الشارح رحمه الله تعالى ان اكتب اوراقا واجيب منه

بان هذا من قبيل ذكر المحل وارادة الحال يعني ذكر الشارح الاوراق

واراد بها الحروف لان الحروف حال في الاوراق ... اقول

اعلم ان للمنطقيين له اقول بهذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم
فان قيل لم لزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه لانه من العلوم قلت
المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم سوى المنطق
و بعضهم اجاب بانه آلة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق طرف كليه يعرف
بالطرف الجزئية التي يعرف صحتها وفسادها في المنطق الذي هو الطرف
الكليه حاصله ان الطرف الجزئية آلة للمنطق الذي هو الطرف الكليه
و الطرف الكليه آلة للطرف الجزئية فيكون الطرف الكليه آلة للطرف الكليه
لان الآلة للآلة للشيء آلة كذلك وفيه نظر لانه يلزم منه الدور لان معرفة
الطرف الكليه ح يتوقف على معرفة الطرف الجزئية و معرفة الطرف
الجزئية يتوقف على معرفة الطرف الكليه و هو المنطق فيلزم الدور
و هو اي الدور ان يتوقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء و هو باطل
لانه يلزم منه توقف الشيء على نفسه كما اذا توقف آ على ب و ب على آ
كان آ موقوفا على آ لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف
على ذلك الشيء فيلزم توقفه على نفسه لتعلم ان المراد بالوجوب في
قوله يجب استحضار ها الوجوب الجعلي لا الوجوب الحقيقي و هو ما يكون طرفه
الوجود ضروريا و لا الوجوب الشرعي و هو ما يأثم العبد بتركه و انما قلنا لا
الوجوب الحقيقي و لا الوجوب الشرعي لان استحضار الاصطلاحات ليس ضروري
عن طرف وجوده لانه من الممكنات لا شيء من الواجب الحقيقي كذلك و ايضا لا يأثم
العبد بتركه فثبت انه ليس بواجب بالوجوب الحقيقي و الوجوب الشرعي بل واجب
بالوجوب الجعلي قال ايساغوجي اقول هذا اسم كيفية لفظ الخ
في لغة اليونان و هو ايساغوجي و معنى الاول في لغة اليونان في

الوجه انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث هو ثم حذفت الالفاظ
اغوى من اخي للاختصار ثم نقله المنطقيون وجعلوه علماً
للكليات فان قلت [redacted] المناسبة غير حاصلة بين المنقول والمنقول
اليه مع انها واجبة بينهما قلت [redacted] لا نسلم وجوب المناسبة فان
صاحب التيسير رحمه الله اطلق التنبيه على الاستفهام والامر على النهي مع
انه لا مناسبة بينهما اي بين الامر والنهي لان الامر يدل على طلب الفعل و
النهي يدل على طلب ترك الفعل وبين التنبيه والاستفهام لان الاستفهام
يدل بالوضع على طلب الفهم والتنبيه ما لا يدل على الطلب لا بالوضعية
وانما جاز عدم المناسبة بينهما لانه لا مشاحة في الاصطلاح وبعضهم
قال انه اسم للحكيم المستخرج للكليات الخمس فسمي باسم تسمية المستخرج باسم
المستخرج قال وبين النوع والجنس له اقول انما قدم النوع على الجنس
مع ان الاولى عكسه لان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل لان
ما صدق عليه النوع قليل وما صدق عليه الجنس كثير والقليل قبل الكثير وقدم
ايضا على الفصل مع ان عكسه اولى ايضا لما مر آنفا لان النوع يقع في جواب
ما هو والفصل لا يقع في جواب ما هو والواقع في جواب ما هو اشرف
لانه تمام ماهية الشيء والاشرف اولى بالتقديم وقدم النوع
على الخاصة والعرض العام لانهما عارضان على النوع والنوع معروض
والمعروض مقدم على العارض لان المعروض متبوع والعرض تابع
والمتبوع قبل التابع وقدم الجنس على الفصل لان الجنس امر مبهم
غير متحصل ينقسم ويحتمل على اشياء كثيرة يحصله الفصل ويخصصه ويزيل
ابهامه فلا بد اولا من امر مبهم غير متحصل حتى يخصصه شيء ويزيل ابهامه

وقدم الخاصة والعرض العام لانهما عارضان والجنس ذاتي والذاتي اولى بالتقديم لان الذاتي نفس ماهية الشيء او جزءه ونفس الشيء وجزءه متقدم على عوارضه وقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي والذاتي مقدم على العارض كما مر انفا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصة قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير قال والدلالة اه اقول انما قدم الدلالة على الدال والمدلول مع ان الاولى عكسه لان الدلالة موقوف عليها والموقوف عليه مقدم على الموقوف لانه لما كانت الدلالة علة لاتصاف الدال بالدالية والمدلول بالمدلولية كانت مقدمة عليهما لان العلة الصغرى متقدمة على ذلك الشيء متصفا بهذه وانما قلنا ان الدلالة موقوفة عليها لان الدلالة هي الامور النسبية القائمة بالشيئين لان الدلالة قائمة بالدال والمدلول فتكون موقوفة عليهما واعلم ان المراد بالدلالة ههنا اعم من الدليل المصطلح عند اهل الكلام اي سواء كان بلزوم في التصور بين التصور بشيء آخر وفي التصديق به التصديق بشيء آخر وانما قدم الدليل على المدلول لان علم الدليل علة لعلم المدلول والعلة متقدمة على المعلول قال والدلالة تنقسم اه اقول اعلم اولا ان الدلالة اما لفظية او غير لفظية لانه ان كان الدال لفظا فلفظية وان لم يكن فغير لفظية والدلالة اللفظية منقسمة الى طبيعية وعقلية ووضعية كما ذكر الشارح رحمه الله مثال الدلالة الوضعية كدلالة زيد على معناه وهو الذات المتشخصة ومثال الدلالة العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على لافظه ومثال الدلالة الطبيعية كدلالة أح بفتح الهمزة او ضمها والحاء المهملة على وجع الصدر وبالفتح والخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع وبالضم

والى المعجمة مثلا على النبلاد والسرد وفي الدلالة الغير اللفظية تنقسم الى وضعية
ان كانت بتوسط الوضع كالخطوط والعقود والاشارات والنصب
فان الواضع وضعها لمعان مخصوصة فان النصب مثلا كما نحت المنصوب
في المابد على ان هذا المكان منعقد بالوضع وكذا العقد والى
عقلية ان لم يتوسط الوضع كدلالة العالم على وجود الصانع والى
طبيعية كدلالة الحمرة على الخجل وصفرة على الوجل ولم يذكر الشارح رحمه
الله تعالى الدلالة الغير اللفظية باقسامها لان المقصود بالنظر للمنطقي الدلالة
اللفظية الوضعية ههنا المستعمل في العلوم على ما لا يخفى قال او يدل على
ما يلازمه في الذهن اقول اي على شيء يلزم العلم به من العلم بمفهوم لفظه
اي الدلالة الالتزامية هي التي يلزم من العلم بالملزوم العلم باللازم من غير
احتياج الى وسط وهو ما يقترن بقولنا لانه اي يقع محمولا للموضوع
الذي هو اسم ان المصدر بلام التعليل كما يعتبر في دليل اثبات الحدوث للعالم
كما هو قولنا لانه متغير وكل متغير حادث فان المتغير وقع محمولا للموضوع
الذي وقع اسم ان المصدر بلام التعليل وهو العالم لان الضمير في انه
عبارة عن العالم يرجع اليه من غير احتياج الى علم اللازم في الجزم باللزوم
بينهما وهو معنى اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو معتبر في
الدلالة الالتزامية كالاربعة فانه يلزم من العلم بماهية الاربعة العلم
بزوجية الاربعة قال لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج اقول لانه
ان دلت على كل امر خارج لزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية
وهو ظاهر البطلان قال لان الملازمة اه اقول لا بد في هذا المقام
من معرفة الملازمة مطلقا والملازمة الخارجية والذهنية واللازم

وَالملزوم وَمعرفة الشرط وَالمشروط اعلم ان الملازمة مطلقا هي كون
الشي مقتضيا للاخر وَالشي الاول هو المسمى بالملزوم وَالثاني باللازم
كطلوع الشمس لوجود النهار فطلوع الشمس ملزوم وَوجود النهار
لازم له والملازمة الخارجية هي كون الشي مقتضيا للاخر في الخارج
اي في نفس الامر اي كلما ثبت تصور الملزوم في الخارج ثبت تصور اللازم
فيه كالمثال المذكور وَكالزوجية للاثنين فانه كلما ثبت طلوع الشمس في
الخارج ثبت وجود النهار فيه وَايض كلما ثبت ماهية الاثنين
في الخارج ثبت زوجيته فيه وَالملازمة الذهنية هي كون الشي
مقتضيا للاخر في الذهن اي متى ثبت تصور الملزوم في الذهن
ثبت تصور اللازم فيه كلزوم البصر للعمى فانه كلما ثبت تصور العمى
في الذهن ثبت تصور البصر فيه اعلم ان بين الملازمة الخارجية وَالملازمة
الذهنية عموما وخصوصا مطلقا وَالملازمة الذهنية اعم من الملازمة
الخارجية لانه كلما ثبت تصور لازم عند تصور الملزوم في الخارج
ثبت اللازم عند تصور الملزوم في الذهن وَليس كلما ثبت الملازمة
الذهنية ثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كلما ثبت تصور اللازم
عند تصور الملزوم في الذهن ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم
في الخارج فانه ثبت تصور العمى في الذهن وَلم يثبت في الخارج وَالشرط
هو الذي يتوقف عليه الشي وَلم يدخل في ماهيته وَلم يؤثر وَيسمى الموقوف
بالمشروط وَالموقوف عليه بالشرط كالوضو للصلوة فان الوضو شرط موقوف
عليه الصلوة وَليس داخلا فيها وَلا موثر فيها اذا عرفت هذا فاعلم
ان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا للدلالة الالتزامية لم يتحقق

الدلالة الالتزامية بدون الملازمة الخارجية لان المشروط لا يتحقق
بدون الشرط كما لا يتحقق الصلوة فيه بدون الوضوء واللازم اي عدم
تحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة الخارجية بط وكذا الملزوم
وهو اي كون الملازمة الخارجية شرطا لان بطلان اللازم يستلزم بطلان
الملزوم واما قلنا اللازم بط لان العدم اي الذي مفهومه عدمي
كالعمى يدل على الملكة اي على الذي مفهومه وجودي كالبصر دلالة الالتزام
لانه كلما ثبت تصور العمى في الذهن ثبت تصور البصر في الذهن مع انه
لم يثبت الملازمة الخارجية في الخارج لانه ليس كلما ثبت تصور العمى
في الخارج ثبت تصور البصر فيه لان بينهما معاندة في الخارج واما
قلنا ان مفهوم العمى عدمي ومفهوم البصر وجودي لان مفهوم العمى
وجودي عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا وهو مفهوم عدمي
ومفهوم البصر قوة للعين يدرك بها المحسوسات البصرية وهو
مفهوم وجودي لانه ليس في معناه نفي وانما قيدنا مفهوم العمى
بقولنا عما من شانه ان يكون بصيرا لاخراج الحجر والشجر وغيرهما
فان الحجر والشجر يصدق عليهما عدم البصر لكن ليس من شانهما ان يكونا
بصيرين قال ثم تعلق اللفظ اه اقول لما قلت ان المنطقي
لا يبحث من حيث انه منطقي الا عن المعاني لانها الموصلة الى المجهولات
فلم ذكر بحث الالفاظ قلت لما كان افادة المعاني واستفادتها
متوقفة على الالفاظ ذكرها فان قلت تحصل الافادة والاستفادة
بالاشارة قلت تحصل بالاشارة تفهيم المحسوسات وفهمها دون
تفهيم المعدومات والمعقولات وفهمها فان قلت تحصل بالاشارة

الكتابة تفهيم المعاني كلها ومنها محسوسة كانت او محدودة فلم
احتيج الى وضع الالفاظ قلت لما كانت مؤنة الكتابة
اكثر وضعوا الالفاظ لقلة مؤنتها قال والحجارة تدل على جسم
معين اقول قيل عليه ان الحجارة لا تدل على جسم معين بل على جسم ما من
افراد الحجر فلم قال الشارح رحمه الله تعالى كذلك اجيب بان المراد بالمعين
المعين النوعي اي تدل الحجارة على الماهية المعينة وهي ماهية الحجر
اعترض عليه بان الحجارة المرئية ليست ماهية نوع الحجر بل فرد من افراده
اجيب عنه بان لا وجود للماهية الا في ضمن فرد من افرادها فاذا
كان فرد من افرادها مرئيا كانت الماهية مرئية قال صدقه على اربعة
اقسام اقول فان قلت الاقسام خمسة وهي الاربعة التي ذكرها
الشارح رحمه الله تعالى وما كان للفظ جزء لكن لمعناه كالنقطة كما قال
الشارح رحمه الله تعالى كذلك قلت لما كان مآل القسمين
يكون للفظ ومعناه جزء لكن لا يكون لجزء لفظه معنى وما يكون
للفظ جزء لكن لا لمعناه واحدا عد الشارح رحمه الله هذين القسمين
قسما واحدا وانما قلنا مآلهما واحد لان كل واحد من هذين القسمين
متحد في عدم حصول المعنى لجزء لفظهما وان كانا متغايرين من
جهة اخرى وهو ان احد القسمين لا يكون لمعناه جزء او بعضهم جعل
الاقسام ستة وهي الخمسة المذكورة وما لا يكون للفظ ولمعناه جزء
كنقطة اذا كان علما للنقطة وهذا القسم يرجع اما للقسم الذي لا يكون
للفظ جزء واما الى القسم الذي لا يكون لجزء لفظه معنى لانه صدق عدم
كون المعنى لجزء اللفظ على ثلثة اقسام الاول ما لا يكون للفظ ولمعناه

جزء كقولك اذا كان علما للفظ والثاني ما يكون للفظ جزء لا لمعناه كالنقطة والثالث ما يكون للفظ ولمعناه جزء لكن لا يكون بجزء اللفظ معنى قال كالحيوان الناطق علما اقول اعلم انه لا فرق بين الحيوان الناطق علما وبين عبد الله علما في جهة ان الحيوان والناطق في الحيوان الناطق علما يكون بازاء الزاي في زيد اي كالزاي في زيد لا يقصد به معنى كذلك لا يقصد بالحيوان معنى وكذا الناطق في الحيوان الناطق علما لا يقصد به معنى كالزاء العبد في عبد الله علما يكون بازاء الزاي في زيد لا يقصد كذا الله في عبد الله علما لا يقصد به معنى لكن الفرق بينهما في جهة اخرى وهي ان للحيوان الناطق علما مفهومان هما الاصليان جزءان من مفهومها المنقول اليه وليس في عبد الله مفهومان هما الاصليان جزءان من مفهومها المنقول اليه قال لان معناه الماهية الانسانية مع التشخص اقول فان قلت الماهية الانسانية التي هي الحيوان الناطق فان كان مفهوم الحيوان الناطق الماهية الانسانية التي هي الحيوان مع التشخص يلزم ان يكون مفهوم الشيء نفسه مع غيره وهو بط قلت لا نم انه يلزم منه كون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره لان مفهوم الحيوان الناطق مع التشخص مفهوم اللفظ الحيوان الناطق علما وليس لفظ الحيوان الناطق نفس مفهوم الحيوان الناطق حتى يلزم ان يكون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره قال المفرد ينقسم الى كلي وجزئي الخ اقول اعلم ان الكلي هو الذي يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين بالامكان الذاتي سواء وقع على كثيرين في نفس الامر او لم يقع فيه وسواء فرض صدقه وتوهم على كثيرين او لم يفرض بل فرض الواجب الشريك لانه في نوعها الكلي والجزئي هو الذي

لا يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين كزيد فانه لا يمكن فرض صدقه على كثيرين
فان قيل ما الفرق بين زيد وبين اللاشي فلم قيل ان احدهما جزئي
وهو زيد جزئي والآخر وهو اللاشي كلي مع ان كل واحد منهما لا يمكن
فرض صدقه على كثيرين اما زيد فظاهر واما اللاشي فلانه لا شي من الا
الخارجية والذهنية يصدق عليه فلا يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين
قلت الفرق بينهما ان زيدا يمتنع فرض صدقه على كثيرين امتناعا
ذاتيا فينافي الامكان الذاتي واما امتناع فرض صدق اللاشي على
كثيرين بسبب نقيضه وهو الشي يكون شاملا لجميع الاشياء الخارجية
والذهنية فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فينافي الامكان الذاتي
وانما قدم الكلي على الجزئي لان الكلي هو الموصل الى الموصل الى
المجهولات لان المقصود بالاصل للمنطقي هو الموصل اليها فلذا قدمه او
لان الكلي جزء الجزئي غالبا والجزء مقدم على الكل اعلم ان الجزء ما
يتركب الشي منه ومن غيره كالحيوان فانه جزء من الانسان والانسان مركب
منه ومن غيره وهو الناطق والكل هو الذي يتركب من الاجزاء
كالانسان فانه مركب من الاجزاء وهو الحيوان والناطق واعلم ايضا
انه لا بد بين كل المفهومين من نسبة من النسب الاربع وهي التباين
والتساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من
وجه لانه ان لم يصدق كل واحد منهما على شي مما صدق عليه الآخر فبينهما
التباين كالانسان والفرس فانه لا يصدق الانسان على شي مما يصدق
عليه الفرس وبالعكس وان صدق كل واحد منهما على شي مما صدق عليه الآخر
فبينهما التساوي كالانسان والضاحك فانه كل ما يصدق عليه الانسان

صدق عليه الضاحك وبالعكس وان صدق احدهما على كل ما صدق عليه
الاخر والاخر يصدق على بعض ما صدق عليه الاول فبينهما العموم و
الخصوص المطلق كالحيوان والناطق وان صدق احدهما على بعض ما
صدق عليه الاخر وكذا الاخر يصدق على بعض ما صدق عليه الاول
فبينهما العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض فاذا عرفت هذا
فاعلم ان النسبة بين الكلي والجزئي التباين لانه لا يصدق واحد منهما على ما
صدق عليه الاخر وبين الكلي والكل العموم والخصوص من وجه لصدقهما على
على الانسان وصدق الكلي بدون الكل على الكلي البسيط اي الكلي الذي ليس
بمركب من الاجزاء كالجنس الاعم وصدق الكل بدون الكلي على زيد وبين الكلي
والجزء العموم والخصوص من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان وصدق الكلي
بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكلي على جزء الجزئي و
هو الشخص والنسبة بين الجزئي والكل العموم والخصوص من وجه ايضا
لصدقهما على زيد وصدق الجزئي بدون الكل على الجزئي البسيط اي الجزئي
الذي ليس بمركب من الاجزاء كالنقطة المعينة وصدق الكل بدون الجزئي
على الانسان وبين الجزئي والجزء العموم والخصوص من وجه ايضا
لصدقهما على الشخص وصدق الجزئي بدون الجزء على زيد وصدق
الجزء بدون الجزئي على الحيوان والنسبة بين الكل والجزء العموم و
الخصوص من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان فانه كل بالنسبة الى الجسم
النامي الحساس المتحرك بالارادة لانه مركب منهما وجزء بالنسبة الى الانسان
وصدق الكل بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكل
على الجزء البسيط وانما ذكر الجزئي مع عدم تعلق غرض المنطقيين

ليتضح مفهوم الكلي انه اذا تصور مفهوم الجزئي الذي هو ضد مفهوم
الكلي اتضح مفهوم الكلي لان الشي يتضح زيادة ايضاح بتصور
اضداده وانما قلنا مع عدم تعلق غرض المنطقيين له لان
تعلق غرض المنطقيين للوصل بالترتيب الكليات الى المجهولات والترتيب
بالترتيب لا يكون الا الكلي لانه يحصل الايصال بترتيب الكليات بعضها
في بعض الى المجهولات الكليات ولا يحصل ترتيبها الى المجهولات الجزئيات
ولا يحصل الايصال بترتيب الجزئيات بعضها مع بعض الى المجهولات
مطلقا اي سواء كانت المجهولات كليات او جزئيات فيكون الكليات موصلا
وموصلا اليه والجزئيات موصلا ولا موصلا اليه فلا غرض للمنطقيين يتعلق
بالجزئيات قال اي من حيث انه مقصود اه اقول لما كان ظاهر
العبارة وهي نفس تصور مفهومه توهم ان المانع في الشركة هو التصور
الذي يتعلق بالمفهوم فسر هذه العبارة بقوله اي من حيث انه مقصود اي
لمانع في الشركة المفهوم من حيث انه مقصور للتصور المفهوم اشارة
الى مذهبهم قال ان المتصف بالكلية هو المتصور الذي هو التصور
لا المتصور الذي هو ذو الصورة وانما كان هذا المذهب مردود لان
الصورة حالة في نفس متشخصة بتشخصها من حيث الحلول جزئية بحال
فلا تتصف بالكلية للصورة بل ذي الصورة قال وانما قيد المفهوم
بالمقصود اقول يمكن ان يعتبر مفهوم الكلي على اربعة اوجه الاول ما
يمنع مفهومه الثاني ما يمنع نفس مفهومه والثالث ما يمنع تصور
مفهومه والرابع ما يمنع نفس تصور مفهومه وبيان فساد الوجوه
الثلثة الاول مذكور في الحاشية للسيد فليطلب منه قال الكلي اما ذاتي

اما فساد الوجه الاول فلما مر
وقد مر بره للحاشية فانه لو قيل المفهوم اذ
نفس المفهوم يجزئ فيد المقصود لتوهم ان
المقصود مفهوم انتزاع الكلي في نفس
الامر فيلزم ان يكون مفهوم واجب الوجود
داخلا في الجزئي واما فساد الثالث فلو
قيل ما يمنع تصور مفهوم ويمنع الشركة
مجردا عن النفس لتوهم دخول مفهوم واجب
الوجود فيه اذ الاخذ العقل مع ملاحظة
اتحاد الوجود فان الغفلة لا تكفي
فرض اسم
تامل

وَاما عرضي اقول فان قيل لم جعل الحيوان ذاتيا والماشي ليس بذاتي
مع ان كل واحد منهما لاحق للانسان واعم منه قلت التمييز بينهما
وهو انه مشكل اذا كان للشيء الواحد لواحق عامة يكون اقدمها
ذاتيا جنسيا له كالحيوان فانه اقدم بالنسبة الى ساير اللواحق وهي
الماشي فان قيل لم جعل الناطق ذاتيا ولم يجعل الضاحك ذاتيا
مع ان كل واحد منهما مخصوص بالنوع قلت ان القاعدة في
التمييزات ما كان للعوارض مختصة يكون اقدمها ذاتيا كالناطق
مثلا فانه مقدم بالنسبة الى المتعجب والضاحك لان النطق سبب للتعجب
والتعجب سبب للضحك والسبب مقدم على المسبب فيكون الناطق متقدما
على التعجب والضاحك لانه سبب قريب للتعجب وسبب بعيد للضحك واما تقدم
الذاتي على العرضي لان الذاتي نفس ماهية الشيء او جزؤه والعرض
عارض بماهية الشيء وبجزئه فيكون الذاتي معروضا والعرض
عارضا والمعروض مقدم على العارض فيكون الذاتي مقدما على
العارض قال كالحيوان بالنسبة الى الانسان اقول يمكن ان يكون هذا
الكلام اشارة الى ان الكليات امور اضافية تختلف بالاعتبارات فالحيوان
مثلا جنس بالنسبة الى الانسان لانه داخل فيه شامل له ولغيره وكل
ما كان كذلك فهو جنس فالحيوان بالنسبة اليه جنس واما بالنسبة الى
الناطق فعرض عام لانه ليس داخلا فيه ولكن شامل له ولغيره و
كل ما كان كذلك فهو عرض عام كالماشي مثلا فانه عرض عام لانه
ليس بداخل في الانسان بل شامل له ولغيره وكاللون فانه جنس ايضا
بالنسبة الى الاسود وفصل بالنسبة الى الكيف ونوع بالنسبة الى الكيف وخاص

بالنسبة الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الحيوان قال واذا سئل
به كل واحد من الاسئلة اقول اعلم ان سؤاله عن تمام الماهية المختصة
فلا تقع في جواب ما هو الا تمام الماهية المختصة او تمام الماهية المشتركة
والمراد بتمام الماهية المختصة هو ان يكون ذلك الماهية حقيقة التي او ان
لا يكون له حقيقة غير هذه الحقيقة والمراد بتمام الماهية المشتركة هو ان يكون
الجزء مشتركا بين الشيئين فصاعدا ولا يوجد بينهما امر داخل سوى ذلك
كالحيوان فانه جزء مشترك بين الانسان والفرس ولا يوجد جزء ذاتي بينهما سوى
ذلك وانما قلنا لا يوجد جزء ذاتي ولم نقل امر مشترك لانه لا يوجد الا المشترك
غير الذاتي بينهما كالماشي فانه مشترك بينهما لكن لا يكون ذاتيا بين الانسان
والفرس فان قلت ان هذا التفسير غلط لانا لا نسلم ان لا يوجد سوى الحيوان
جزء مشترك ذاتي بينهما فان الجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة كلها
كلها اجزاء مشتركة بينهما ذاتي لهما والحيوان غيرهما لان الحيوان مجموع الجسم النامي
والحساس المتحرك بالارادة والمجموع مغاير لكل واحد منهما فلا يكون الحيوان
تمام ماهية المشتركة على هذا التفسير مع انه تمام الماهية المشتركة قلت لا نسلم
ان جزء الشيء غيره لما ثبت في موضع ان جزء الشيء لا هو ولا غيره فلا يكون الجسم النامي
والحساس المتحرك بالارادة غير الحيوان لانه لم يكن عينه فلا يوجد غير الحيوان
امر مشترك ذاتي بينهما قال وقوله مختلفين بالحقائق اقول فان قيل
ان هذا القيد كما يخرج النوع يخرج ايضا فصول الانواع وخواصها
قلنا فائدة يخرج النوع بقوله مختلفين بالحقائق والفصل والخاصة
بقوله في جواب ما هو قلت اي القيد الاخير اعني في جواب ما هو
يخرج الفصل والخواص مطلقا اي سواء كان فصول الانواع او فصول

الاجناس وسواء كان خواص الانواع او خواص الاجناس واما العرض فلا
يخرج بالقيد الاخير لانه مقول على كثيرين مختلفين لكن لا يقع في الجواب
اصلا فان قلت ان الجنس لا يكون مقولا في جواب ما هو بل في جزء
تمامها او في جواب ما هو قلت المراد من قوله الجنس لا يكون مقولا في
جواب اي شيء بل هو مقول في جواب ما هو كل ويرسم النوع بانه كلي مقول
على كثيرين مختلفين بالعدد اورد على كثيرين اي على افراد لان المراد بالكثيرين
في تعريف النوع هو الافراد واما في الكثيرين في تعريف الجنس هو الانواع
والماهيات فان قلت ان الجنس ايضا مقول ايضا على الافراد فلم
قلت المراد بالكثيرين في تعريف الجنس هو الانواع والماهيات
دون الافراد قلت ان المقول عليه على الافراد لا بالذات بل ثانيا
بالعرض لانه يقال اولا بالذات على الماهية الموجودة في الافراد ولولاها
يقع على الافراد والمشخصات الحقيقية ولقائل ان يقول لا حاجة الى
قوله دون الحقيقة لان هذا القول للاحتراز عن الجنس يخرج بقوله على
بدون الحقيقة لان الجنس لا يكون مقولا على هذا الكثير بالذات وقوله
مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس اقول لو قال قوله دون
الحقيقة يخرج الجنس كان اولى لانه لا مدخل لقوله مختلفين بالعدد
في الاخراج لان الجنس ايضا مقول على كثيرين مختلفين بالعدد والحمد

لله رب العالمين كاتبه الفقير محمد
بن صالح بن حسن اخلاقي اصلا
وخلف اباد مولدا والكوبرة
مسكنا وصلى الله على
محمد وآله

فائده

اختلف في الايمان فذهب بعضهم الى ان الايمان هو الاقرار باللسان
من غير تقييده بالاعتقاد لان كل من يعتقد باللسان معتقد لقوله
تعالى كل شيء يسبح بحمده فان المسبح لابد ان يكون يسبح شيئا فالمسبح
لابد ان يكون معتقد بتلك الشيء وبعضهم من ذهب الى ان الايمان هو
الاقرار مع الاعتقاد فلو كان الاقرار يكفي في الايمان لكان
المنافقين مومنين لانهم يقرون ولا يعتقدون فلا بد من قيد
الاعتقاد لاجل خروج المنافقين وبعضهم من ذهب الى ان
الايمان هو الاقرار باللسان والاعتقاد بالجنان والعمل بالا
ركان فلو كان الايمان هو الاقرار باللسان والاعتقاد بالجنان
فدون العمل بالاركان لكانت الاعراب مومنين لانهم يقرون
باللسان ويعتقدون بالجنان ولا يعملون بالاركان مع ان الله
تعالى نفى عنهم الايمان بقوله قالت الاعراب امنا قل
لم تومنوا ولكن قولوا اسلمنا وبعضهم من ذهب الى ان الايمان
هو الاذعان وهذه الاشياء كاشفة للاذعان لان كل
من يذل ويخضع اعتقد بالجنان وعمل بالاركان [illegible]